كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

دور الكليات المعتمدة بالجامعات المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (كلية التربية بأسيوط أنموذجاً) دراسة تحليلية

إعـداد

أ.د/ أحمد حسين عبد المعطي

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

بكلية التربية – جامعة أسيوط

د/ راندا رفعت محمد محفوظ

مدرس أصول التربية بكلية التربية

جامعة أسيوط

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد السابع – يوليو ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمـة :

تقدم المجتمعات الإنسانية المعاصرة وقدرتها على معالجة المشكلات العامة المصاحبة للتطور السريع المعقد رهن بمدى قدرة تلك المجتمعات على تصور المستقبل والاستعداد له والتخطيط للقائه، ومن الضروري تطوير نظامنا التعليمي من خلال نظرة مستقبلية تراعي كل الأبعاد المحلية والعالمية، أسوة بكل المجتمعات التي تتحرك وتتقدم ولا تتجمد، وتضع لها قدماً ثابتة مؤثرة في تطوير البشرية. (صلاح الدين عرفة محمود، ٢٠١٦، ص١٢).

ويؤدي التعليم دوراً أساسياً في مساعدة الافراد على مواجهة المشكلات التي تتعلق بالتنمية بطريقة فعالة مجدية، ويجب أن يواجه الافراد ببراعة تلك المشكلات، إذا كانوا يريدون أن يحققوا منزلة رفيعة للحياة دون أن يؤثر ذلك على نحو سلبي في خير ورفاهية الأجيال التالية . (ناتالي باربوزا، ٢٠٠٠، ص٨٥).

ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في العام ١٩٨٦م عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. (مأمون أحمد محمد النور، ٢٠١٥، ص٥٧).

والتعليم باعتباره يمثل مستقبل المجتمع، يرتبط برؤية معينة للتعليم وأبعاده؛ تؤدي إلى سعي المجتمع وأفراده إلى بناء المجتمع المتعلم المشارك بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، دون التوقف عند حدود النمو الاقتصادي أو الاستثمار أو حتى الأمن القومي من جانب المجتمع، أو عند حدود الشهادة أو الوظيفة أو النمو المهني من جانب الأفراد، فالتعليم هو الحياة بكل أبعادها، وهو المستقبل (محمد صبري الحوت وناهد عدلي، ٢٠٠٧، ص١٢) بحيث يمتد أثر التنمية إلى المستقبل في جميع نواحي الحياة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية مما يؤدي إلى تطور وتقدم المجتمع فتصبح تنمية شاملة ومستدامة.

فالتعليم يسعى إلى تهيئة الخبرات التعليمية لممارسة الطلاب فرص الاختيارات والبدائل، والسيطرة على الوسائل اللازمة لحل المشكلات والقدرة على اتخاذ القرار وكذلك ممارسة المهارات اللازمة لتنظيم العمل المجتمعي والرغبة في حل الصراعات بالطرق السليمة، من خلال علمية المشاركة في صنع القرار، وكل ذلك يؤدي إلى إعدادا المواطن الفعال الذي يؤمن بأهمية دوره في الحياة وفي تحقيق التنمية المستدامة . (محمد صديق محمد حسن، ٢٠٠٩، ص٧٤).

والتنمية المستدامة رؤية جديدة للمستقبل، تعمل على تحقيق المساواة، وتخفف من حدة الفقر، وتعزز العدالة والديمقراطية، وتتبنى استراتيجيات تنموية يستفيد منها كل طبقات المجتمع. (جوستا فولوبيز أوسبينا، ٢٠٠٠، ص٣٨).

وقد شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بالجودة والاعتماد في المؤسسات الجامعية، باعتبار التعليم الجامعي عصب التنمية الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأحد مجالات تحقيق الميزة التنافسية بين الدول المتقدمة والطامحة في مزيد من التقدم، بعد أن أصبح التعليم من أهم مجالات الاستثمار التي يستهدف أهم ثروات المجتمع وهي الثروة البشرية. (عقيل محمود رفاعي، ٢٠١٠م، ص ١٢٠٧).

والاعتماد Accreditation هو نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم الجامعي والبرامج الدراسية الجامعية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها (أحمد إبراهيم أحمد، ٢٠١٣، ص ٢٨) .

والجودة أحد الأساليب المهمة لتحسين نوعية التعليم الجامعي والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي ومواجهة التحديات المعاصرة ، ودليل على بقاء المؤسسة الجامعية، مما يؤكد أهمية معايير الاعتماد في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وتوفير التحسين المستمر للمؤسسات التعليمية وذلك من خلال ربط التعليم بحاجات البلاد التنموية والتوسع في التعليم وتجويده وربطه بنظام الجودة وسوق العمل بشكل مباشر ومن خلال الحرص على تدريب الطلبة في مواقع العمل وإشراك القطاع الخاص الصناعي والتجاري والمالي في بلورة رؤية مشتركة لنوعية المناهج والمهارات والتخصصات التي يحتاجها السوق.

فالمعايير تتيح الفرصة أمام المجتمع لمواكبة المستحدثات العالمية ومسايرة التغيرات الدولية والمحلية والتكيف معها.

مشكلة الدراسة:

يُعد التعليم العامل الرئيسي من بين عوامل أخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأشكالها وأبعادها المختلفة، وذلك إذا ما افترضنا أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وينبغي أن يصل إلى جميع أفراد المجتمع في تناغم مع بقية الوسائط الأخرى . (محمد صديق محمد حسن، ٢٠٠٩، ص٧٤).

ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في الوقت الراهن هو عدم قدرته على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، حيث فقد التعليم قدرته على توفير مدخل للحراك الاجتماعي في كثير من الدول النامية، بل أصبحت هذه الدول معزولة عن المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية ، ولذا فاتخاذ إجراءات شاملة لإصلاح نظم التعليم بحيث تكون أكثر فعالية في تلبية متطلبات التنمية بأشكالها المختلفة، تصبح مسألة ملحة .(محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي، ٢٠٠٧م، ص١٤).

وقد اهتمت الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو بربط التعليم بأهداف التنمية المستدامة وتبلور ذلك من خلال "مجهودات اللجنة الحكومية للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة (CSD) ، وكان لليونسكو دور داخلي وخارجي لمواجهة القضايا المرتبطة بالتعليم من منظورالإستدامة، وبموافقة المؤتمر العام لليونسكو في أغسطس ١٩٩٩م، فإن برنامج اللجنة الحكومية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD)، قد أعطى المسئولة كاملة للحكومات من أجل تنفيذه، وشملت : إعادة تقييم السياسات الوطنية للتعليم الرسمي من منظور التنمية المستدامة وإعادة توجيه النظم الحالية للتعليم الرسمي وتكامل التعليم من أجل استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وزيادة الوعي العام . (جوستا فولوبيز أوسبينا، ٢٠٠٠م، ص٤٢).

ويشير(مأمون أحمد محمد النور،٢٠١٥ ص ص ٥٧– ٦٢)، إلي أن التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان المجتمعي، تشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تعديل الأدوار المجتمعية والمراكز بتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المرغوبة.

وأضاف (ناصر بن سعود الريس، ٢٠١٦، ص ص ٤٣– ٦٠) أن هناك معاناة حقيقية من انخفاض مستوى مخرجات التعليم الجامعي ، وضعف تقويم عملية التعليم والتعلم، وعدم وجود نظام للمحاسبية، ويمكن التغلب على هذه الفجوة من خلال طرح الاعتماد كجسر للتكامل من خلال ربط الجهات المعنية بإدارة النظام التعليمي وتقويمه واعتماده، وفقاً لتصور مشترك يسهم في تحقيق هذا التكامل.

واستجابة للاحتياجات القومية لتطوير التعليم الجامعي في مصر كان صدور القرار الجمهوري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ م بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والتي تتولى مهام نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، ووضع المعايير والمؤشرات التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة مخرجاتها على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً وعالمياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر.

وتشير(حمده بنت محمد المالكي،٢٠١٠،ص١١) الي أهمية تطبيق المعايير في التعليم لكونها مدخلاً للإصلاح والتطويرفي مجال العمل الإداري والتعليمي بالمؤسسات التربوية وخاصة المعايير المطبقة في الدول الأجنبية، حيث تعمل علي إيجاد جيل من المتعلمين المؤهلين اللذين يمكنهم العمل في أي مجال أو مكان من خلال الإرتقاء بجودة التعليم والإستفادة من تجارب الدول الآخري.

فإعادة توجيه التعليم نحو الاستدامة يجذب الانتباه إلى آثار المشاكل التي نجمت عن علميات التنمية غير الملائمة، وكذلك علميات النمو الاقتصادي غير الملتزمة بهدف أو ضوابط مجتمعية ، هذا بالإضافة إلى الطرق والوسائل السائدة، والتي أخذت صفة الديمومة من خلال سيادة أنماط تعليمية محددة بما يكتنفها من مدى محدود وضيق من المعلومات والمهارات التي اكتسبها الطلبة نتيجة لما يتلقونه من تعليم. (جون فين و أوسامو إيب و بيشنو بانداري، ٢٠٠٠م، ص٦٣). ومن هنا تبرز أهمية معايير الاعتماد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي كمدخل جديد يشجع التغيير في أساليب الحياة الجامعية الضرورية وهذا ما يوفره نظام الجودة والاعتماد.

وجاءت هذه الدراسة للوقوف علي دور المعايير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي ، ووضع تصور مقترح لتحقيق ذلك د.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى:

- تعرف أهداف التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها بالتعليم الجامعي.
- تحديد دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي.
- وضع تصور مقترح لتفعيل دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي .

أهمية الدراسة :

- أضافت الدراسة معلومات عن دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي .
- حداثة موضوع الدراسة، فهي تقدم إطار فكري وتحليلي يتعلق بالتنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها، ومتطلباتها، ودور المعايير في تحقيقها.
- توجيه أنظار القائمين على تطوير نظم التعليم الجامعي بضرورة تحسين جودة الأداء في كافة المستويات والوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل التحسين والتطوير المستمر بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .
- وضع رؤي مستقبلية لمواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي مما يفرض ضرورة عملية المراجعة والتقويم المستمر للأداء الجامعي بكليات الجامعة في ضوء معايير الاعتماد.
- قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي .

الدراسات السابقة :

دراسة (ناصر بن سعود الريس، ٢٠١٦م) هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح للاعتماد الأكاديمي كجسر للتكامل بين التعليم العام والجامعي، وتم ذلك من خلال استعراض أهم الممارسات الدولية التي تستخدم الاعتماد بشقيه الأكاديمي والمدرسي والمتمثلة بالنموذج الأمريكي، وينطلق من أن تميز النظام التعليمي يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، وهو هدف جميع الجهات المرتبطة والمعينة فبناء وتطبيق معايير الاعتماد متكاملة، يساهم في رفع جودة مخرجات النظام التعليمي، وتحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية واستخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة موضوعها، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح يتناول أهمية الاعتماد في القضاء على الفجوة بين التعليم العام والجامعي خلال تجاوز العقبات الإدارية، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار وتنمية الشراكة المجتمعية وأوصت الدراسة إلى تشكيل لجنة تضم وزارة التعليم وهيئة الاعتماد الأكاديمي وهيئة تقويم التعليم العام، تقوم على تفعيل التكامل في تطبيق الاعتماد بشقيه.

دراسة (أحمد بن محمد الزائدي وأشرف السعيد أحمد، ٢٠١٥م) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الاعتماد المهني للمعلمين وما المعايير التي يقوم عليها، وماهية التنمية المهنية المستدامة للمعلمين، وأبرز أساليبها وما التصور المقترح للتنمية المستدامة للمعلمين في ضوء متطلبات معايير الاعتماد المهني واستخدم الباحثان المنهج الوصفي بشقيه الوصفي والتحليلي، لكونه أكثر ملاءمة لطبيعة البحث والأنسب لتحقيق أهدافه وقاما الباحثان بتطبيق استبانة على معلمي المدارس الثانوية الحكومية للبنين بمحافظة جدة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :أن العوامل المؤثرة على اندماج المعلمين في برامج التنمية المهنية المستدامة جاءت بدرجة موافقة كبيرة من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية .

دراسة (حسام محمد خضر محمد، ٢٠١٥ م) : هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الاعتماد للمؤسسات التعليمية ومتطلبات تفعيل نظام الاعتماد التربوي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، اقتصرت عينة الدراسة على عينة عشوائية من مديري ومعلمي المدارس الحاصلة على الاعتماد (١٠٠) مدرس (١٠٠) مدير وتم إعداد استبانه. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم معوقات الاعتماد التربوي تتمثل في ضعف التمويل لتهيئة المدارس للاعتماد، وارتفاع كثافة الفصول وازدياد نسب الغياب والتسرب، انتشار ثقافة مقاومة التغيير لدى بعض العاملين، وقدمت الدراسة بعض المتطلبات لتفعيل نظام الاعتماد في متطلبات تشريعية ومادية ومهنية ومجتمعية.

دراسة (عبد الله حسون وآخرون، ٢٠١٥ م) : هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة وتطبيقها على القطاعات الاقتصادية وتنميتها مع بيان دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاستفادة من تجاري الشعوب المتقدمة ولتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة أساس التنمية، حيث إن هدر واستنزاف الموارد البشرية الطبيعية والتي هي أساس لأي نشاط زراعي أو صناعي ستكون له آثار مضرة بالتنمية بشكل عام، ومفهوم التنمية المستدامة ظهر نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية، فلابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات ومحاولة ربط الأبعاد البشرية والبيئية في عملية التنمية .

دراسة (فيفي أحمد توفيق، ٢٠١٥م) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وعي معلمي مرحلة التعليم الأساسي بمعايير الجودة الشاملة واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدم استبانه للتعرف على مدى وعيهم بمعايير الجودة الشاملة وتوصلت الدراسة إلى أن الوعي المعرفي بما يتضمنه من معرفة وتطبيق لمعايير الجودة الشاملة يتوفر إلى حد ما لدى معلمي ومعلمات مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج، وهذا مؤشر جيد يجعل نظام الجودة الشاملة عملاً يلتزم بها الجميع وبشكل متواصل وأن الاعتماد المهني للمدرسة يجعل من المعلمين والمعلمات قادرين على تحمل كل شيء في سبيل النهوض بالمدرسة التي يعملون بها، وبالعملية التعليمية بها وتحقيق الجودة والتحسين في جميع جوانبها.

(دراسة أحمد عودة، ٢٠١١م) : هدفت هذه الدراسة محاولة تقديم رؤية مقترحة لتقديم نموذج في التقويم لأغراض الاعتماد والجودة، يستمد محكاته ومعاييره من الواقع، ينطلق من فهم المتأثرين والتزامهم في ظروف واقعية تجمع بين المواصفات المطلقة والنسبية، وتم اعتماد مدرسة اليرموك النموذجية صورة مصغرة لنظام تعليمي تربوي لاستقصاء وإبراز صورة النموذج المقترح، يضاف إلى المدخل المتجذر القائم على المتأثرين من طلبة وأكاديميين وإداريين وأولياء أمور في صورة تكاملية وتفاعلية مع مدخلات النظام وعملياته في ظروف طبيعية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن تنطلق مؤسسات التعليم إلى تبني مدخل الاعتماد من أجل التطوير والتحسين المستمر.

دراسة(سوسن شاكر مجيد الجبلي، ٢٠١١م) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنجح التجارب الدولية في مجال تأسيس هيئة ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات وبرامج التعليم العالي، والتعرف على أهم المعايير والخطوات التي ينبغي للمؤسسات التعليمية إتباعها لضمان جودة البرامج الأكاديمية فيها وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين كل من مدخل الاعتماد الأكاديمي ومدخل ضمان الجودة تعد علاقة تبادلية، حيث يستهدف الاعتماد بنوعيه المؤسسي والبرامجي ضمان الجودة وتحقيقها في برامج المؤسسة التعليمية، إضافة إلى ضمان إعداد خريجين على مستوى عالي من المعرفة والكفاءة والمهارة في مجال التخصص، فمدخل الاعتماد الأكاديمي كمدخل تطوير يؤدي إلى ضمان جودة أداء المؤسسة التعليمية والتحسين المستمر في مخرجاتها وأوصت الدراسة بضرورة البدء بإجراء التقييم الذاتي لجميع البرامج الأكاديمية وتحديد جوانب القوة والضعف فيها من أجل تلافيها وصولاً إلى ضمان الجودة والاعتماد الدولي.

دراسة(ماهر أحمد حسن محمد، ٢٠١١م) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار وانعكاسات عصر التدفق المعرفي على الاعتماد المهني والتنمية المهنية المستدامة للمعلم، ووضع تصور مقترح للربط بين الاعتماد المهني والتنمية المهنية المستدامة للمعلمين في عصر التدفق المعرفي واستخدم الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع الدراسة وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لربط الاعتماد المهني بالتنمية المستدامة للمعلم من خلال تطوير منظومة إعداد وتدريب المعلم بحيث تتضمن الترخيص لمزاولة وتحسين الأداء الحالي للمعلمين والتغلب على نقاط الضعف الموجودة في برامج الإعداد الموجودة في برامج الإعداد.

دراسة (إلهام علي أحمد الشلبي، ٢٠١٠م) : هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين من وجهة نظرهم في بعدي التخطيط،

والممارسة، والبعد الكلي، وتحديد ما إذا كان هذا الأثر مختلفاً تبعاً لمتغيري الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة وتكونت عينة الدراسة من (٦٠) معلماً و (٤٨) معلمة، وطبقت عليهم أداة لقياس أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين (استبانه الممارسات التأملية في برامج تنمية المعلمين مهنيا).

دراسة (حمده بنت محمد المالكي، ٢٠١٠م) :هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد، ودرجة أهمية تلك المعايير ودرجة أهمية توفر متطلبات تطبيقها في مدارس التعليم الثانوي العام واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيقه على عينة الدراسة (١٨٠) قائدة تربوية، وتم بناء استبانه لتطبيقها على عينة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى أن درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد في مدارس التعليم الثانوي كانت بدرجة عالية، وإن درجة أهمية معايير الاعتماد كانت عالية جداً وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير مقومات تطبيق الاعتماد الأكاديمي سواء كانت مادية أو بشرية وتهيئة البيئة المدرسية لتكون مناسبة ومهيأة لتطبيق معاييره بشكل تام.

دراسة (عقيل محمود رفاعي، ٢٠١٠م) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجودة وأهداف الاعتماد وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الاعتماد، والتوصل إلى تصور مقترح للجودة والاعتماد التربوي في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر ومتطلبات تطبيقه واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كما استخدم الباحث المقارن وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح للجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر من خلال تحليل مقارنة بين مصر والدول الأخرى في مجال الاعتماد.

دراسة (رانيا الغزاوي ونعيم نصير، ٢٠٠٩م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة وزعت (٤٨٤) استبانه على الجامعات التالية (إربد الأهلية، وجرش الأهلية، وفيلادلفيا والعلوم التطبيقية، وعمان الأهلية) واستخدم الباحث المسح الإحصائي الوصفي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : جاء المستوى العام لاستيفاء معايير الاعتماد عالية، وجاءت المجالات التالية بدرجة عالية (مجال القبول والتسجيل، ومجال الهيئة التدريسية، ومجال رسالة الجامعة وأهدافها، والخدمات الطلابية، والمكتبة ومصادر المعلومات وجاء بدرجة متوسطة مجال خدمة المجتمع، ومجال البرامج والتدريب وأوصت الدراسة بإعطاء حرية لإعضاء هيئة التدريس، وإدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة كوسائل أساسية، ووضع نظام صارم لضبط تصرفات الطلاب.

دراسة(محمد شمس الدين زين، ٢٠٠٨ م) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع دور كلية التربية في تحقيق التنمية المستدامة لطلابها والمجتمع المحلي واستخدم الباحث المنهج الوصفي ، وقام ببناء استبانه لتعرف على آراء عينة ممثلة للمجتمع الأصلي حول كيفية هذا الدور من طلاب وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور كلية التربية في تحقيق التنمية المستدامة.

دراسة (رجاء زهير خالد العسيلي، ٢٠٠٧م) : هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقدير فعالية أداء المدرسة واستخدام معايير الجودة الشاملة في مدينة الخليل واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من ٢٥٦ مديراً ومعلماً من المدارس الثانوية في مدينة الخليل فلسطين وقام الباحث ببناء استبانه وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن متوسط تقدير درجة فعالية أداء المدرسة باستخدام معايير الجودة الشاملة في مدينة الخليل من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس كانت متوسطة بشكل عام، وكانت مرتفعة في مجال التخطيط الاستراتيجي، ومنخفضة في مجال العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي وأوصت الدراسة بضرورة تبني معايير الجودة الشاملة في الإدارة المدرسية من أجل الارتقاء بمستوى أدائها، وتطوير العلاقة بين المدرسة والمجتمع حتى تصبح شراكة فاعلة.

دراسة (Centre. For environment Education، 2007): هدفت هذه الورقة إلى التعرف علي التنمية المستدامة والمفاهيم المختلفة المرتبطة بها، وعرفت التنمية المستدامة بأنها" تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية لإشباع احتياجاتهم وهناك تعريفات مرتبطة بالنمو الاقتصادي لحماية البيئة وإيجاد التوازن بين الاحتياجات الإنسانية لتحسين أسلوب الحياة والصحة الجيدة والحفاظ على المصادر الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية للأجيال المستقبلية لتعتمد عليها، وتهدف لتحسين جودة الحياة، وتهتم بجوانب ثلاثة هي الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

دراسة (Jona Than. M. Harries ، 2003) : جاءت هذه الدراسة تحت عنوان التنمية المستدامة وأشارت هذه الدراسة إلى ثلاثة جوانب أساسية للتنمية المستدامة: الاقتصادي بحيث يجب أن يكون النظام المستدام قادراً على إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر، للحفاظ على مستويات يمكن التحكم فيها من الحكومة والديون الخارجية والاجتماعي بحيث يجب أن يحقق النظم المستدامة اجتماعياً العدالة في التوزيع والفرص بما في ذلك التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين ، والجانب البيئي بحيث يجب أن يحافظ النظام المستدام بيئياً على قاعدة سواء مستقرة وتجنب الإفراط في استغلال نظم الموارد المتجددة.

كما تشير إلى صعوبة تحديد مصطلح التنمية المستدامة بطريقة عملية في التفاصيل ومع مستوى السيطرة في منطق الحداثة، والطبيعة المعيارية القوية لمفهوم التنمية المستدامة تجعل من الصعب تحديدها تحليلياً.

دراسة (sustainable Development goals، 2000): تتناول أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ م، حيث قامت ١٨٩ دولة في عام ٢٠٠٠ م بوضع مجموعة من الأهداف لمواجهة المستقبل تتضمن: الحد من الفقر والجوع وتوفير الغذاء والأمن، والصحة الجيدة وتوفير الجودة التعليمية والتعليم المستمر والتعلم للجميع، وتوفير التعليم للفتيات والمرأة وترشيد الاستهلاك وتقليل الإهدار وجود مجتمعات ومدن مستدامة وتوفير السلام والعدالة والمشاركة لتحقيق الأهداف.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

١-ما الاطار الفكري والفلسفي للتنمية المستدامة، أهدافها، ومتطلباتها ؟

٢-ما الإطار المفاهيمي لمعايير اعتماد الكليات بالجامعات المصرية ، وأهدافها، وأنواعها ؟

٣-ما دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي؟

٤-ما التصور المقترح لتفعيل دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي ؟

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أقرب المناهج العملية لدراسة المشكلة حيث يقوم على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد في وصف وتحديد مشكلة البحث.

مصطلحات الدراسة:

الاعتماد Accreditation:رهو الاعتراف الممنوح من الهيئة المؤسسة ما إذا كانت تستطيع إثبات أن برامجها تستوفي معايير مقبولة وأنه لديها نظم فعالة قائمة وفي موضعها لضمان وتوكيد الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقاً للضوابط التي تنشرها الهيئة (مجدي عبد الوهاب وآخرون، ٢٠١١م، ص ١٠).

التنمية المستدامة Sustain able development:هي "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم" (عبد الله حسون محمد وآخرون، ٢٠١٥م، ص ٣٤١).

الإطار الفكري والفلسفي للدراسة

المحور الأول: التنمية المستدامة، مفهومها، وأهدافها، أبعادها ومتطلباتها:

مفهوم التنمية المستدامة ونشأته وخصائصها:

تشير منظمة اليونسكو في سياق تناولها لمفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة إلى أنها رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر وللأجيال القادمة، وأن تطبيق مبادئها تتطلب الاعتماد على منهجيات ومقاربات تربوية متعددة الأغراض والأساليب لتأمين تعلم أخلاقي مدى الحياة لجميع فئات المجتمع ، وتشجيع احترام الاحتياجات الإنسانية التي تتوافق مع الاستخدام المستدام والمتوازن للموارد الطبيعية والمحافظة عليها. (محمد صديق حسن، ٢٠٠٩م، ص ٧٥).

ومع زيادة الوعي لدى الدول والمؤسسات بالقضايا البيئية والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلاح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٧٢م، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند سنة ١٩٨٧م تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم. (العايب عبد الرحمن، ٢٠١١م، ص١٢).

وقد ظهر الاهتمام بالتنمية المستدامة في السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة للدراسات التي جذبت الانتباه لاستخدام الإنسان المفرط للبيئة سعياً وراء التنمية الاقتصادية، وتعود فكرة التنمية المستدامة إلى العالم الاقتصادي (مالثوس) وترتبط بنوعية الحياة في مجتمع ما، وبما إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسهم في توفير حياة سليمة ومنتجة وهادفة لكل أفراد المجتمع حاضراً ومستقبلاً، وتؤكد على الترابط بين هذه الأنظمة، وتعرف اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، والذي تحدد التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة، فهي تعني انجاز نوعية الحياة التي يمكن الحفاظ عليها لأجيال كثيرة لأنها تكون مرغوبة اجتماعياً قابلة للتطبيق اقتصادياً مستدامة ايكولوجياً. (محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي، ٢٠٠٧م، ص٢٣،٢٤).

وتبلور هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our common future ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧م (عبد الله حسون محمد وآخرون، ٢٠١٥، ص٣٣٨).

فالتنمية المستدامة "عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستدامة دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الاجتماعية "(عبد الرحمن سيف سردار،٢٠١٥م، ص١١).

ويعرف(جوستافو لوبيز أوسبينا ، ٢٠٠٠ ، ص٣٨) التنمية المستدامة بانها:

- درجة كبيرة مدركاً أخلاقياً أكثر منها مفهوماً علمياًمرتبط بصورة اكثر بفكرة العدالة ونظريات التعاطف.
- تشمل العلوم الطبيعية والاقتصاد، ولكنها مسألة ثقافة، مرتبطة بالقيم التي يحياها الناس.
- استجابة إلى حاجة لا يمكن تجنبها من أجل تنمية مدخل جديد العلاقات بين الشعوب، وفهم جديد للمعايشة.
- تعترف بالعلاقة بين الحاجات الإنسانية والبيئة الطبيعية.
- نظاماً أخلاقياً وقيمياً مرتبطاً بقيمة الهوية الثقافية وحوار متعدد الثقافات.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها . (مأمون أحمد محمد النور، ٢٠١٢م، ص٥٧).

وقد حملت الشريعة الإسلامية الكثير من الأوامر والنواهي فكان الإسلام منهج شريعة وحياة لكل زمان ومكان وقد طبقت جميع الأوامر والنواهي في شتى مجالات الحياة، وهو تطبيق مباشر لمجمل تعاليم الدين الإسلامي، وهناك خمسة أنواع من الضروريات، أطلق عليها: الكليات وهي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، حفظ المال وعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة، فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل استمراريتها وتكون صالحة للحياة، ومفهوم التنمية المستدامة أكثر شمولاً بل أكثر إلزاماً مما تم تبنيه في أجنده القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة ريو، فمهمة التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حالياً ومستقبلاً، سواء أكانت مادية أم روحية. (نايف بن نائل بن عبد الرحمن، ١٤٣٢هـ، ص٥٤).

وتري (حليمة سلمان خلف الحمداني وسناء احمد جسام محمد ، ٢٠١٦م ، ٥٠٢) أن الاسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية المستدامة وإن لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظة ، فقط وجد بألفاظ متعددة مترادفة في كثير من نصوصه القرآنية والسنة النبوية وكتابات علماء المسلمين مثل التعمير والعمارة والحياة الطيبة ، فمصطلح التنمية المستدامة يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الاسلامي .

وتعني التنمية المستدامة في إطار التعليم الجامعي العمل نحو: (جوستافو لوبيز أوسبينا ، ٢٠٠٠، ص ٤٠)

- إرساء نظام للقيم والأخلاقيات كأساس لاهتمامات المجتمع.
- تشجيع التعليم المستمر؛ تنمية ثقافة المواطنة، وإعطاء قيمة للقيادات الاجتماعية.
- تشجيع التغيرات المحلية، وزيادة تهذيب الاهتمام بالذاتية الاجتماعية، والبعد الكيفي للحياة الاجتماعية.
- تحريك المجتمع بجهود مكثفة من أجل تخفيف حدة الفقر، تنمية الجوانب الجمالية والاستخدام المبدع للخيال.
- الوصول إلى مرحلة تكون فيها إمكانية التغير والرغبة الحقيقية للتغيير مرتبطة بالمشاركة النشطة وفي صالح المستقبل المستدام للجميع.

ويعرف (محمد شمس الدين زين، ٢٠٠٨م، ص١٥٨) التنمية المستدامة بأنها خطوط عريضة توجه المؤسسة نحو المهام التي بجب أن تقوم بها للعمل على الاستدامة فهي ليست هدفاً نهائياً يتم تحقيقه ثم يبحث عن هدف آخر وهكذا، ولكنها عملية اجتماعية أخلاقية للبحث والتقصي، للتعلم والتنمية.

ومن الضروري توضيح الفرق بين التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث يشير الأول إلى دراسة أو مناقشة نظرية للتنمية المستدامة، بينما يشير الثاني استخدام التعليم كأداة من أجل انجاز الاستدامة.

إن المفهوم الأول يتعلق بنقل المعلومات عن مختلف مبادئ التنمية المستدامة وقضاياها، بينما يتعلق الثاني الذي يشكل جوهر جدول أعمال القرن الحادي والعشرين كما سيتضح ذلك فيما بعد بدور التعليم، والوعي العام، والتدريب بوصف هذه العناصر أدوات رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من عملية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي، ٢٠٠٧م، ص٣٥).

فالتعليم في كل أشكاله ضروري للتنمية المستدامة، يسهم بشكل ايجابي في مواجهة مشكلات الفقر، والبيئة وتحسين التغذية، ويعتبر عاملاً مهماً للتماسك الاجتماعي، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة فهو يكشف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاستدامة.

فينظر للتعليم كوسيلة لإحداث تغيرات في نظم القيم وأنماك السلوك، لتحقيق التنمية المستدامة، نشر المعرفة والمهارات الضرورية لتعزيز الإنتاج المستدام والمساعدة على مساندة التغيرات في القطاعات الأخر المرتبطة بالاستدامة (جوستافو لوبيز أوسبينا، ٢٠٠٢م، ص٤١، ٤٣).

وتقوم التنمية المستدامة على أربعة عناصر أساسية هي: (عبد الله حسون وآخرون، ٢٠١٥م، ص ٣٤٧)

- الإنتاجية وتعني قدرة الفرد على الإنتاج .
- المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بين الجميع .
- الاستدامة بمعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة وعدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية.
- التمكين تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفاً ووسيلة في آن واحد.

خصائص التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي :

تتسم التنمية المستدامة بالخصائص التالية: (عبد الله حسون وآخرون، ٢٠١٥م، ص٣٤٤)

- أكثر شمولية لكونها أشد تداخلاً وتعقيداً.
- تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً.
- تسعى لتطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- لا يمكن فصل عناصر التنمية المستدامة عن بعضها البعض– لشدة تداخل الأبعاد والعناصر فيه.

أبعاد التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي :

لعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦م عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. (مأمون محمد أحمد النور، ٢٠١٢م، ص٥٧).

والنظر للتنمية المستدامة على أنها تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، يؤكد على أن لهذه التنمية أبعاد ثلاثة.

١- البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة، ومشاركة المجتمع أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية ولتحقيق ذاتية التنمية المستدامة ولكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لابد من: (عبد الله حسون وآخرون، ٢٠١٥م، ص٣٣٩).

- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.
- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال.
- تقليل مستوى الفقر.
- أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة.

٢- البعد البيئي :

يهتم بالحاجات البشرية التي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. (محمد صبري الحوت، ناهد عدلي، ٢٠٠٧، ص٢٥).

٣- البعد الاجتماعي:

يتمثل في العناصر المكونة للمجتمع مثل القيم والدين والأعراف والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية المختلفة والمعتقدات والأنماط السلوكية والنظم الاجتماعية والرعاية الصحية والموارد البشرية والكوادر، ويهتم البعد الاجتماعي بالعنصر البشري ومكوناته المتعددة سواء القيمية أو النفسية والحضارية، وإن إعداد الفرد الذي يعتبر عنصر تكوين المجتمع وتدريبه وتكوينه وإعطائه الخبرة الكافية حتى يصبح عنصراً فعالاً يساعد في عملية التنمية وبرامجها. (نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو على، ١٤٣٢هـ، ص٤٧).

أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي :

إن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسين المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع وتحسين إنتاجية الفقراء، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع. (مأمون محمد أحمد النور، ٢٠١٢م، ص٥٧).

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:(عبد الله حسون وآخرون، ٢٠١٥، ص٣٤٣)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
- احترام البيئة الطبيعية.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.
- ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع .
- تحقيق نمو اقتصادي تقني.

كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي، ٢٠٠٨، ص٢٨)

- الأهداف الاقتصادية: وتشمل (النمو– الكفاءة– الثبات).
- الأهداف الاجتماعية: (العدل– التماسك الاجتماعي– المشاركة– الهوية الثقافية).
- الأهداف البيئية وتشمل (بيئة سليمة للبشر– استخدام رشيد للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للإنسان من خلال المحافظة على الموارد المتاحة والتعامل معها بكفاءة واستغلال أمثل لها.

متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي :

يذكر البعض أن هناك عدة مجالات للتنمية المستدامة. (محمد شمس الدين زين، ٢٠٠٨م، ص ٥٨) منها القضاء على الفقر، تغيير نماذج الاستهلاك والإنتاج التي تتعارض مع الاستدامة، حماية وإدارة المصادر الطبيعية، بالإضافة إلى ما جاء في ميثاق الأرض منها احترام والعناية بالبيئة التي نعيش فيها– سلامة ونقاء البيئة الحيوانية والنباتية، العدالة الاجتماعية والاقتصادية، الديمقراطية.

وفي ضوء النظرية للعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، أصبح التعليم وسيلة لتحقيق الأهداف التالية، والتي تمثل ضمنياً متطلبات للتنمية المستدامة.(محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي، ٢٠٠٨م، ص٣٩، ٤٠٩).

وإحداث التغييرات اللازمة في القيم والسلوك وأنماط الحياة لتحقيق التنمية المستدامة وإرساء الديمقراطية، وتحقيق الأمن البشري.نشر المعرفة والخبرة الفنية والمهارات اللازمة.كفالة وجود جمهور مستنير مستعد لدعم ما تتمخض عنه مختلف القطاعات من تغييرات في اتجاه الاستدامة وتتمثل متطلبات التنمية المستدامة في: (عبد الله حسون وآخرون، ٢٠١٥م، ٣٤٤-٣٤٦).

أ- الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة بالاستخدام العقلاني للموارد ومعالجة مشكلات التلوث العالمي.

ب- الجانب الاجتماعي للتنمية بتوفير الأمن وتطوير التعليم والقضاء على الفقر والأمية والبطالة وتعزيز وتكوين قدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

جـ- الجانب البيئي للتنمية المستدامة بزيادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية.

المحور الثاني: دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المعايير هي عبارات عامة تصف ما يجب أن يصل إليه المتعلم من معارف ومهارات وقيم، نتيجة لمروره بموقف تعليمي معين. (عقيل محمود رفاعي، ٢٠١١م، ص١٨٢) ، ويعرفها (احمد حسين عبدالمعطي ، ٢٠٠٩م، ص٢٤) بأنها سلسلة من المواصفات القياسية المتفق عليها والتي تصورها الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد والتي ينبغي توافرها في النظام التعليمي للتأكد من أن المخرجات تحقق الرغبات المطلوبة وتحقق توقعات المجتمع.

ويرى العديد من الباحثين أن مفهوم الاعتماد يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأن الاعتماد ظهر كنشاط وطني في الولايات المتحدة عام ١٩٠٦م، عندما أجمعت أربعة جمعيات تعليمية إقليمية وبعض ممثلي مجالس الامتحانات على تقديم خطة لصياغة عبارات مشتركة لمعايير القبول .(رانيا الغزاوي ونعيم نصير، ٢٠٠٩، ص٢١).

ويعني الاعتماد لغة (الموافقة) واعتمد الشيء أي (وافق عليه)، ويعني المصطلح باللغة الانجليزية Accreditation إقرار أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية بعد أن توفرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى (إعطاء تقييم للمؤسسة، مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة)، وبصفة عامة يقصد بالاعتماد (الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بمثل هذه المهمات (رانيا الغزاوي ونعيم نصير ، ٢٠٠٩، ص٢٢).

وهو الاعتراف الذي يتم منحه من هيئة ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لمدرسة أو كلية أو جامعة أو معهد ما، والتي تثبت أن برامجها تتفق مع معايير معترف بها قومياً أو عالمياً . وأن هذه المؤسسة تمتلك بالفعل نظاماً لضمان الجودة التعليمية وإمكانات تطبيقه، وتعمل على التحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية والعملية المستمرة وفقاً وقفاص للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة مثل هيئة (ديكسل العالمية).

والمعيار في الاعتماد: Accreditation standard هو نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها. (أحمد إبراهيم أحمد، ٢٠١٣م، ص٢٨).

والاعتماد في التعليم Accreditation in Education: هو واحد من أقدم وأهم آليات ضمان الجودة، من خلال كونه عملية لمراقبة الجودة وضمانها في التعليم، ويكون نتيجة للتفتيش أو التفتيش، أو كليهما معاً، ويتم من خلاله التعرف على أن المؤسسة التعليمية، أو أن برامجها تلبي المعايير الدنيا المقبولة، وهو الحصول على شهادة الاعتماد من قبل هيئة محلية أو إقليمية أو دولية، لتحقيق معايير هذه الهيئة (ناصر بن سعود الريس، ٢٠١٦م، ص٤٧).

مما سبق يتضح أن هناك نقاط مشتركة في تعريف مصطلح الاعتماد فهو بمثابة وسيلة لتقويم المؤسسات التعليمية وتوجهها للتحسين المستمر بما يضمن جودة العملية التعليمية بكاملها من خلال حصول هذه المؤسسات على شهادة الاعتماد. مقابل استيفاء تلك المعايير.

وتتسم معايير الجودة والاعتماد بالعديد من الخصاص المميزة لها على النحو التالي : (لمياء محمد أحمد، ٢٠٠٩م، ص٣٢، ٣٣)

- الشمولية، بحيث يتناول جميع جوانب العملية التعليمية والتربوية.
- الموضوعية، وعدم التميز بعناصر المنظومة التعليمية.
- المرونة والمواءمة بين محتوى المعايير وبين تنوع الظروف البيئية والجغرافية.
- توسع نطاق المعايير، بحيث يشمل احتياجات المجتمع وطموحاته.
- المراجعة المستمرة للمعايير الموضوعة.
- التقنين والقابلية للقياس.
- التعبير عن وجهات نظر متعددة.

- اتفاق المعايير مع القيم والأخلاقيات السائدة في المجتمع.
- إجرائية المعايير بحيث تعبر عن الآليات الممكنة لتحسين الأداء المؤسسي.
- قومية المعايير، بحيث تخدم المصالح الوطنية العليا.

أنواع الاعتماد بالتعليم الجامعي :

توجد ثلاثة أنواع للاعتماد الجامعي كالاتي:

الاعتماد المؤسسي institutional Accreditation:

الاعتماد هو استيفاء المؤسسة التعليمة المعايير المحددة لجودة أرائها المتمثلة في (Evidences) مختلف المجالات، وذلك استناداً إلى الشواهد والأدلة وقواعد البيانات والمعلومات المتاحة، والوثائق وغيرها. (أحمد إبراهيم أحمد، ٢٠١٣، ص٤٢).

الاعتماد الأكاديمي:Educational Accreditation

يعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه "المكانة العلمية التي تحصل عليها الجامعة أو المؤسسة التعليمية أو البرامج والمقررات الأكاديمية بها، بعد استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة لدى المؤسسات التعليمية والتربوية التي تقوم بإجراء الاعتماد الأكاديمي. (عبد المحسن بن أحمد العصيمي، ٢٠١٢م، ص٧٨).

الاعتماد المهني : Professional Accreditation

يعرف الاعتماد المهني بأنه صيغة أو شهادة للمؤسسة أو برنامج تعليمي مقابل استيفاء معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية والجمهور المستهدف (أحمد إبراهيم أحمد، ٢٠١٣م، ص٢٦).

وقد صنف (جمال الدهشان ، ٢٠٠٧م ، ص٥٠) الاعتماد وفق صفته وموضوعه إلى:

أ- تصنيف الاعتماد وفق صفة الاعتماد ويشمل عدة أنواع:

١- **التقويم أو الاعتماد (Evaluation(Accreditation:** وهو تقييم جودة البرامج أو المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في ضوء معايير سابقة متفق عليها ويكون الالتزام بهذه المعايير اختيارياً للحصول على اللقب من الجهات المانحة للاعتماد.

٢- **الشهادة أو الإجازة المهنية Certification:** وهي شهادة تمنح للمؤسسة أو الفرد في ضوء امتلاكها برامج تتوافر فيها المعايير المتفق عليها.

٣- **الترخيص والتصريح Permission Lieensing** وهو منح الفرد أو المؤسسة التصريح لممارسة مهام صغيرة على درجة ملاءمة من الكفاءة مثل الترخيص لاستخدام برامج أو تعليم للقيادة أو الحاسب الآلي.

٤- **الاعتراف المؤسسي المحلي Recognition:** وهو الاعتراف الذي تمنحه عادة الحكومات المحلية للمؤسسات التعليمية.

٥- **المعادلة: Equivalence:** وهي آلية داخلية بأي جامعة لتسهيل انتقال الطلاب بين الجامعات.

ب-تصنيف الاعتماد وفق موضوع الاعتماد:

١- الاعتماد المؤسسي: ويشمل الأكاديمي والمهني.

٢- الاعتماد التخصصي: ويختص بالبرامج الأكاديمية التخصصية للمؤسسة .

مماسبق يتضح أن هناك ترابط وثيق بين الأنواع الثلاثة حيث إن كلاً منهم يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات المعيارية وأن الاعتماد مطلب أساسي وسابق للاعتماد المهني.

فوائد تطبيق معايير الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي :

إن تطبيق معايير الاعتماد على المؤسسات التربوية والجامعات يمكن أن يحقق الفوائد الآتية: (عبد المحسن بن أحمد العصيمي، ٢٠١٢م، ص١٣٩- ١٤٩)

أولاً: بالنسبة للمواطنين:ضمان وجود تقويم خارجي للمؤسسات التعليمية وتحسين الخدمات المهنية المتاحة للجمهور.

ثانياً: بالنسبة للطلبة:المساعدة في نقل وحدات البرامج الدراسية فيما بين المؤسسات التعليمية أو في قبول الطلبة في برامج الدراسات العليا، وتعزيز سمعة المؤسسة أو البرنامج المعتمد.

ثالثاً: بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي يعتبر الاعتماد حافزاً للتقويم الذاتي،و تحسين نظام المؤسسة وبرامجها وتعزيز سمعة المؤسسة.

رابعاً: بالنسبة للمهن: إتاحة الفرصة للممارسين للمهنة المشاركة في وضع المتطلبات وشروط الإعداد لدخول المهنة والإسهام في وحدة المهنة من خلال الجمع بين الممارسين والمدرسين، والطلبة في نشاط واحد.

أهداف تطبيق نظام الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي :

يهدف نظام لضمان الجودة التعليمية والاعتماد إلى : (عبد الرحمن حسن المراغي، ٢٠٠٨م، ص٧٥).

- الارتقاء والنهوض بمؤسسات التعليم المختلفة من تعليم عالي وتعليم قبل الجامعي.
- ربط مؤسسات التعليم بالمجتمع وسوق العمل.
- تخريج دفعات ذات كفاءة عالية لمستوى العلمي والمهني والمهاري والمعرفي.
- إكساب الطلاب التفكير الإبداعي الذي يتمثل في:
  - ✓ أسلوب حل المشكلات.
  - ✓ العمل الجماعي في الأنشطة.
  - ✓ الاستمرار في تطوير الذات.
  - ✓ تحمل ضغوط العمل الناتجة عن جدية تطبيق هذا النظام.
  - ✓ التكيف مع المستجدات المعرفية والتقنية.
- التقويم الحديث والرقابة المستقلة المحايدة والمستمرة.
- ضمان كفاءة أداء المؤسسات التعليمية في المراحل المختلفة من التعليم الجامعي وقبل الجماعي والفني.

الكليات المعتمدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة : كلية التربية بأسيوط أنموذجاً

توجد لدى كلية التربية– جامعة أسيوط خطة استراتيجية تشتمل على جميع العناصر الأساسية بالمؤسسة والمتمثلة في رؤية المؤسسة ورسالتها، والغايات النهائية، والأهداف الاستراتيجية والخطة الاستراتيجية للكلية تم اعتمادها ، واعتمدت على استراتيجية التطوير، وبعض استراتيجيات النمو والتوسع كما توضح مصفوفة العوامل الاستراتيجية الداخلية والخارجية .

وقد تم تغطية كل من البيئة الداخلية والخارجية باستخدام منهج (SOWT) لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ومن أمثلة نقاط القوة للكلية التي جاءت بالتحليل " وجود مراكز ووحدات ذات طابع خاص بالكلية" ، ومن أمثلة نقاط الضعف " ضعف المهارات الفنية لدى القائمين بالأعمال الإدارية العامة، ومحدودية مشاركة الطلاب في المشروعات البحثية" ، ومن أمثلة الفرص المتاحة " الطلب المتزايد على الدورات التدريبية بالكلية"، ومن أمثلة التهديدات " ضعف التمويل الحكومي للتعليم العالي والبحث العلمي".

وتم استخدام التحليل الكمي والكيفي في إجراء التحليل البيئي والذي تم في ضوئه تصميم الاستراتيجية ، وتم استخدام الاستقصاءات والفحص الوثائقي والمقابلات والملاحظات للتعرف على جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات، وقد استخدمت الكلية ناتج عملية التحليل في تقييم العوامل الاستراتيجية الداخلية والخارجية لتحديد الوزن النسبي لكل عامل من العوامل الاستراتيجية .

وقد اشترك في التحليل البيئي أعضاء من داخل الكلية وخارجها ممثلين في قيادات أكاديمية وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وطلاب وأعضاء من المجتمع المحلي وممثلين لمؤسسات تعليمية في مراحل قبل الجامعي . وتوجد في المؤسسة مصفوفة واضحة ومحددة لمجالات القوة والضعف الناتجة من تحليل البيئة الداخلية، والفرص والتهديدات الناتجة من تحليل البيئة الخارجية. وقد تم عرض التحليل البيئي ومناقشته مع الأطراف المختلفة داخل المؤسسة كوكلاء الكلية ورؤساء الأقسام وممثلين لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين، وممثلين لمؤسسات تعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي (كمديري المدارس والإدارات والمديريات ووكيل الوزارة بالتربية والتعليم ونقيب المعلمين كممثلين لمنظمات بعض سوق العمل.

وترتبط الخطة الاستراتيجية للكلية ارتباطاً وثيقاً بخطة الجامعة الاستراتيجية من ناحية التوجه العام والرسالة والأهداف. بالنسبة للرسالة فإن رسالة الكلية تنبثق من رسالة الجامعة وتشتمل على المهام الأساسية من التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. أيضا هناك ارتباط بين الغايات النهائية والهداف الاستراتيجية للكلية ونظائرها للجامعة، كما تندرج أنشطة وبرامج التطوير بالخطة الاستراتيجية للكلية تحت مظلة الغايات النهائية والاهداف الاستراتيجية التي تتبناها الخطة الاستراتيجية للجودة بالجامعة.

للكلية هيكل تنظيمي معتد من مجلس الكلية ومعلن وملائم لحجم وطبيعة أنشطتها التعليمية والخدمية على مستوى الكلية والجامعة والمجتمع المحيط وبما يحقق أهدافها ورسالتها.

يتكون الهيكل التنظيمي للكلية من جهازين أساسيين هما الجهاز الأكاديمي والجهاز الإداري، وكلاهما يعملان تحت رئاسة عميد الكلية ويساعده ثلاثة وكلاء للكلية هم وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب، ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث، ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. كما يقوم أمين الكلية بمساعدة العميد في مباشرة الجهاز الإداري لدوره.

يشتمل الجهاز الأكاديمي على مجلس الكلية ومجالس الأقسام العلمية الأربعة. ويرأس عميد الكلية مجلس الكلية، وطبقاً لقانون تنظيم الجامعات يرسم مجلس الكلية السياسة العامة للتعليم والبحث العلمي بالكلية تحت توجيهات مجلس الجامعة، أما مجلس القسم فيقوم بإدارة شئون القسم والمشاركة في إدارة الكلية من خلال مجلسها.

تتمثل مهمة الجهاز الإداري في تقديم كافة الخدمات المطلوبة للعملية التعليمية بكافة أطرافها من طلاب وأعضاء هيئة التدريس وموظفي وفنيي الكلية وما يتطلبه من تنفيذ العملية التعليمية بكفاءة عالية في إطار من التنسيق الدائم والتعاون الفعال بين كافة أقسام وإدارات ووحدات الجهاز، ويتكون الجهاز الإداري من وحدات إدارية، يرأس كل وحدة من هذه الوحدات مدير إدارة يرأسهم جميعاً أمين الكلية الذى يأخذ أوامره وسلطته من عميد الكلية.

يوجد تحديد واضح ودقيق لسلطات ومسئوليات وصلاحيات القيادات الأكاديمية وكذلك القيادات التنفيذية بالمؤسسة، ويعبر التوصيف الوظيفي للهيكل التنظيمي والإداري عن أهداف الكلية وأنشطتها المختلفة والوظائف التي تحتوى عليها لأداء رسالتها.

يتوافر لدى الكلية توصيف وظيفي موثق، حيث تمثل بيانات هذا التوصيف أحد العوامل التي تحرص الكلية على تفعيلها عند الترشيح لشغل الوظائف المختلفة وفى حالات النقل والندب.

يوجد بالكلية وحدة لضمان الجودة والاعتماد تم إنشائها بالكلية في إطار مشروع إنشاء نظام داخلي للجودة بالكلية، وتعد هذه الوحدة امتداداً لوحدة تقويم الأداء الجامعي بالكلية التي أنشئت عام ٢٠٠٣م.

وتحدد اللائحة الداخلية الحالية للوحدة رؤية ورسالة وأهداف الوحدة وتشكيل مجلس إدارة الوحدة واختصاصاته، كما تتضمن الوحدة عشر لجان ضمان الجودة لإدارة ومتابعة تنفيذ أنشطة الوحدة مع تحديد دقيق لمسئوليات كل لجنة وكذلك قيادات الوحدة.

وتعتبر وحدة ضمان الجودة فرعاً لمركز ضمان الجودة الرئيس بالجامعة، وتعامل كوحدة مستقلة إدارياً وتتبع عميد الكلية.

يوجد بالكلية مجموعة معايير لاختيار القيادات الأكاديمية – والتي اندرجت تحت ثلاثة محكات رئيسة هي المؤهلات العلمية والكفاءة القيادية (مثل النشاط العلمي والقدرات القيادية والمشاركة في الأنشطة القومية والعلمية والمساهمة في أنشطة الكلية وغيرها)، والكفاءة الإدارية (مثل القدرات الإدارية وقضاء مدة خدمة مناسبة ومتميزة في العمل الإداري والقدرة على تشجيع المرؤوسين على الإبداع والمشاركة في إبداء آرائهم وغيرها)، والسمات الشخصية (كالالتزام في العمل والنزاهة والأمانة والتعاون مع الزملاء والرؤساء والمرؤوسين والشفافية في اتخاذ القرارات وغيرها) (حيث تم المفاضلة بين أساتذة الكلية في ضوء هذه المعايير لدى اختيار رئيس الجامعة لعميد ووكلاء الكلية وكذلك التوصية بتعيين رئيس قسم المناهج وطرق التدريس ورئيس قسم علم النفس وفقاً لهذه المعايير.

وتتبنى الكلية وأقسامها المختلفة النمط الديمقراطي في الإدارة والذي يشجع المشاركة وإبداء الرأي وحرية النقد والابتكار واستخدم الحوار البناء للتوصل إلى القرارات المختلفة.

وتحرص الكلية على الأخذ بآراء ومقترحات ممثلي الأطراف المجتمعية في تطوير أداء الكلية من خلال عقد قنوات تشمل إشراك البعض منهم في المجالس الرسمية وتطبيق استقصاء رأي وعقد لقاءات.

توفر الكلية خطة للتدريب وتنمية المهارات الإدارية للقيادات الأكاديمية بالتعاون مع مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ومركز إعداد القادة، تمثلت في الدورات التالية :

١- الجوانب الإبداعية وإدارة الأزمات.

٢- مهارات الاتصال الفعال.

٣- القيادة المتميزة.

٤- النمو الذاتي وتنمية المرؤوسين.

٥- التخطيط الاستراتيجي.

تتوفر في الكلية قاعدة بيانات تضم جميع الإدارات والأقسام وتحتوي على جميع بيانات أعضاء هيئة التدريس والعاملين والإداريين والطلاب والخريجين بالكلية وتحرص الكلية على تحديث البيانات والمدخلات باستمرار.

يوجد بالكلية نظام لحفظ وتداول استدعاء الوثائق بصورة ورقية من خلال الأرشيف الموجود بكل إدارة وقسم وكذلك إلكترونياً في بعض الإدارات مثل المكتبات وشئون الخريجين والدراسات العليا وتتوفر في الكلية خطة لتنمية الموارد الذاتية ، كما يوجد بالكلية وحدات ذات طابع خاص تدعم خطة التمويل الذاتي للكلية والمتمثلة في الآتي:

١- مركز الإرشاد النفسي والتربوي.

٢- مركز الخدمة العامة.

٣- دار حضانة جامعة أسيوط.

٤- مركز تعليم الكبار.

٥- صندوق المجلة العلمية.

٦- رابطة خريجي كليات التربية.

وتسعى كلية التربية إلى تكوين علاقات وطيدة وبروتوكولات مع القطاعات الحديثة بالمجتمع هادفة بذلك إلى تحقيق الاستفادة القصوى وتفعيل الشراكة بينها وبين هذه القطاعات، وفي هذا الصدد قامت كلية التربية بعمل قنوات اتصال مفعلة مع بعض القطاعات وكذلك الدول العربية والدول الأجنبية والتي تمثلت في الآتي:

- بروتوكولات تعاون مع الدول العربية لاستقطاب طلاب البكالوريوس/الليسانس وذلك في مجال التعليم غير التقليدي (التعليم عن بعد عبر الإنترنت والفيديو كونفرنس والوسائل الإلكترونية الحديثة...).
- برتوكول تعاون مع شركة سما للتدريب وتكنولوجيا المعلومات STIT وكيل شركة سنرجي SUNERGY العالمية.
- برتوكول تعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة.
- بروتوكول تعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلمين.
- بروتوكول تعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- بروتوكول تعاون مع هيئة تيرديزوم Terre des homes السويسرية.

تلتزم الكلية بحقوق الملكية الفكرية والنشر ، حيث قامت ببذل العديد من الجهود لنشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية واستخدمت لهذا الغرض العديد من الوسائل :

- النشر الالكتروني على موقع الكلية على شبكة الانترنت لتعريف الممارسات التي تقع تحت طائلة القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى نشر ميثاق حقوق الملكية الفكرية .
- طباعة نشرات تعريفية وزعت على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم
- تنظيم لقاءات وندوات للتعريف بقانون وحقوق الملكية الفكرية والنشر لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين والطلاب
- اتخذت الكلية مجموعه من الإجراءات للمحافظة على حقوق التأليف والنشر
- تستفيد معامل الحاسب الآلي في الكلية وأعضاء هيئة التدريس بما توفره الجامعة من برمجيات بشكل قانوني حيث أصدرت الكلية قرارا بحظر استخدام البرامج المنسوخة
- تحرص الكلية على تزويد المكتبات بالمراجع والكتب الأصيلة، ووضع إرشادات للمترددين عليها لحثهم على الالتزام الذي ينص عليه قانون الملكية الفكرية.
- تبنت الكلية الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لضمان احترام الملكية الفكرية والتي تتضمن الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضد كل من ينهك تلك الحقوق
- تشكيل لجنة متابعة مدى الالتزام بحقوق الملكية الفكرية .
- كما تطبق الكلية استبيانات على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم حول مدى كفاية الإجراءات التي تتبعها الكلية للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والنشر.

وتضم الكلية جهازا إداريا مؤهلا لتقديم كافة الخدمات المطلوبة للعملية التعليمية بكافة أطرافها ، في إطار من التنسيق الدائم والتعاون الفعال بين كافة أقسام الكلية العلمية وبين وحدات الجهاز الإداري، ويقسم الجهاز الإداري إلي وحدات يكون لكل وحدة مدير ويرأس الجهاز الإداري أمين الكلية والذي يتبع إداريا عميد الكلية

تقوم الكلية بقياس وتقييم مستوي الرضا الوظيفي للعاملين بالكلية ليشمل كافة المحاور المتعلقة بأداء العاملين ، وأسلوب ونمط القيادة ، والرضا عن الجوانب المادية وعن الوظيفة والعلاقات العامة بين مجموعات العمل وكذلك النمو المهني لهم.

تحقق الموارد المالية المتاحة سنويا الحد الأدنى لتغطيه متطلبات المؤسسة وغاياتها وأهدافها الاستراتيجية ، ان دخل الوحدات الخاصة والصناديق ذات الطابع الخاص يمثل دعما مؤثرا لتغطيه هذه المتطلبات ولكن في ضوء دراسة الموارد المالية السنوية للكلية بالإضافة إلى التعزيزات التي تأتى من الجامعة والصناديق الخاصة وجد أن هذا الدخل لا يكفى بالحد المطلوب لتشجيع البحث التربوي وإعداد برامج ذات جودة عالية للمعلم.

وهناك مجهودات متميزة بذلت لرفع كفاءة استخدام الموارد المالية المخصصة للكلية من الموازنة وذلك بوضع أولويات لتنفيذ الأنشطة المختلفة التي تحقق الأهداف الاستراتيجية للكلية منها مقترح وحدة التعاون الدولي واتفاقيات التعاون بين الكلية والقطاعات الحديثة بالمجتمع وخطة مقترحة لمركز الإرشاد النفسي والخطة السنوية المقترحة لتنمية الموارد الذاتية لسنة ٢٠١٢ . ومن بين الجهود المبذولة لرفع الكفاءة أن تخضع كل عمليات الصرف والمشتريات للمراجعة والرقابة الدورية من قبل الجهاز الإداري بالجامعة كما أن تحديد الصلاحيات وتحديد بنود الصرف يرشد استخدام الموارد .

تشغل كلية التربية عدد ثلاثة مباني منفصلة المبنى الأول مخصص للجهاز الإداري بالكلية ومبنى أخر لأعضاء هيئة التدريس بالكلية ويوجد به قاعات الدروس والمعامل والمبنى الأخير هو مبنى المدرجات ، وتعتبر مساحة المباني مناسبة لممارسة جميع الأنشطة بالكلية ، كما أن وجود المساحات الخضراء والفراغات البينية من العوامل التي تسهم في توفير التهوية والإضاءة الطبيعية المناسبة للقاعات والمدرجات والمكاتب بالمباني المختلفة وتعتبر هذه المباني كافية لعدد الطلاب لممارسة أنشطتهم المختلفة .

وتتوافر في مباني الكلية التجهيزات اللازمة لضمان تحقيق الأمن والسلامة حيث تتوفر في كل دور من كل مبنى طفايات الحريق والتي يتم الكشف عنها دوريا وتحرص الكلية على المحافظة على امن وسلامة الموارد البشرية والمادية كما يتضح من الممارسات التالية :

- تدريب العاملين بالكلية على أعمال الدفاع المدني ومكافحة الحريق.
- استحداث وحده للتعامل مع الأزمات والكوارث .
- عمل ندوات وورش عمل عن إدارة الأزمات والكوارث للعاملين وأعضاء هيئه التدريس والطلاب.
- استحداث خطة لمواجهة الأزمات والطوارئ.
- استحداث خطة لإخلاء المباني وإدارة الأزمات في حالات الطوارئ
- تزويد المعامل والورش بتعليمات وقواعد الأمن والسلامة .

تتمتع الكلية بكفاية وملائمة المرافق العامة من كهرباء ومياه ومصاعد ودورات مياه لمختلف الفئات بالكلية وتتوافر إدارة لصيانة المباني والمنشات والبنية الأساسية وتوجد خطه سنوية لصيانة الكلية وتشمل صيانة الكهرباء –سباكة– نجاره –دهانات – مصاعد.

تمتلك الكلية العديد من التسهيلات لممارسة الأنشطة الطلابية اذ تمتلك الكلية صالة اللياقة البدنية والصحية لممارسة الرياضة ومخصص فيها أيام للطلبة وأيام للطالبات ومجهز بعدد كافي من الأجهزة ، وكذلك يوجد ملاعب لممارسه كره القدم واليد بالمسطحات الخضراء وساحة الكلية . هذا بجانب توافر أماكن لممارسة بعض الأنشطة الثقافية والقاعات التي تقام فيها المعارض الفنية والاجتماعية هذا بالإضافة إلى القرية الاولمبية بالجامعة والإستاد الرياضي الذي يتيح ممارسة جميع أنواع الرياضة ويخدم جميع كليات الجامعة بما فيهم كليه التربية بالإضافة إلى الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية.

تمتلك الكلية موقع على شبكة الانترنت باللغتين العربية والانجليزية يغطى البيانات الأساسية عن الكلية والأنشطة المختلفة ، ويتم تحديث هذا الموقع بصفه دورية من خلال مركز المعلومات بالكلية وبالتعاون مع شبكة المعلومات بالجامعة.

ويتوافر بالكلية عدد كبير من نقاط الانترنت تغطى جميع مكاتب أعضاء هيئة التدريس وكذلك معامل الحاسب الآلي وإدارات الكلية المختلفة .

للكلية دور متميز ومهم في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة في صعيد مصر، وتحرص علي هذا الدور تلبية لاحتياجات المجتمع المحيط من خلال أنشطتها المتنوعة والخدمات التي تقدمها من خلال وحدة خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومركز الإرشاد النفسي والتربوي ومركز الخدمة العامة ووحدة التربية العملية والدورات التدريبية والندوات وورش العمل وتقوم الكلية بالعديد من الإجراءات للتوعية بخدمة المجتمع وتنمية البيئة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين والجهات المستفيدة في صورة ملصقات وندوات وورش عمل، كما يوجد لدي الكلية برامج توعية (خطة التوعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب بآليات خدمة المجتمع وتنمية البيئة) كجزء من خطة الكلية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

تقوم وحدة ضمان الجودة بالكلية بمتابعة وضمان جودة الأداء في كافة الأنشطة التي تقوم بها الكلية من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع ، والوصول بها لأعلي درجات الجودة ، وتتخذ الوحدة من معايير الاعتماد الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر المرجعية الأولي لمحاور عملها ، وللوحدة دور في عملية التقويم حيث تتمثل أنشطتها في هذا المجال فيما يلي إعداد وتصميم نماذج التقييم بكافة صورها وتحليلها واستخراج النتائج وتفسيرها وكتابة تقاريرها .

- إجراء عملية التقويم الذاتي الشامل للكلية والوقوف علي مجالات القوة والضعف في الأداء الكلي .
- مقارنة نتائج تقويم المؤسسة دوريا .
- مناقشة نتائج التقويم مع كافة أطراف العملية التعليمية الداخلية منها والخارجية كالأطراف المجتمعية .
- متابعة الاستفادة من نتائج التقويم الذاتي الشامل للكلية من خلال وضع خطط تحسين للأداء والعمل على معالجة نواحي القصور .

يوجد بالكلية نظام معتمد لدعم الطلاب من جميع الجوانب مثل الدعم المادي والعيني والصحي والنفسي يجانب الدعم الدراسي وأساليب الدعم والخدمات معلنة بدليل الطالب وبالنسبة للدعم المادي ، فقد تم تشكيل صندوق التكافل الاجتماعي للطلاب والإعلان عنه بإدارة رعاية الشباب بالكلية

يوجد بالكلية برامج إعداد الخريجين لسوق العمل وذلك من خلال مركز الخدمة العامة والإرشاد النفسي حيث يتم تقديم عدد من البرامج التدريبية التي تؤهل الخريجين المعلمين لمواكبة أحدث التطورات واحتياجات سوق العمل.

وتتوافق المعايير الأكاديمية القياسية لبرامج الكلية مع رؤيتها وهي تسعى " تحقيق التميز والريادة التربوية بما يسهم في إعداد معلم متميز، وأن تصبح مركزاً لترقية المعرفة التربوية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية في مجالات التعليم والتعلم وخدمة المجتمع علي المستويين المحلي والإقليمي" ؛ ورسالتها وهي " إعداد معلم تربوي مهني مبدع مؤهل للمنافسة والتفاعل المتميز مع معطيات مجتمع المعرفة ومواكبة التطور التكنولوجي والاتجاهات الحديثة في التعليم والتعلم، وتشجيع البحث التربوي من خلال الارتقاء ببرامج الكلية ووحداتها المختلفة لإرساء مجتمع تعلم قائم على مستوى عال من الفاعلية، مع الاستجابة لتنوع احتياجات المجتمع ومشكلات الميدان التربوي بتوفير الخدمات والاستشارات الفنية المتخصصة لمؤسسات المجتمع المختلفة ".

تتوفر لدى الكلية إستراتيجية للتعليم والتعلم تم توثيقها وإعلانها بأكثر من آلية. وقد هدفت هذه الإستراتيجية إلى تحقيق فاعلية عملية التعليم والتعلم بالكلية وتحقيق رؤيتها ورسالتها من خلال تنوع أنماط التعليم والتعلم التي احتوت عليها والتي من بينها (التعلم التعاوني – التعلم

الذاتي – الحوار والمناقشة – العصف الذهني) ، كما دعمت الإستراتيجية بأنماط تعليم وتعلم للطلاب ذوي القدرات المحدودة بما يتلاءم وخصائصهم المعرفية والعقلية والفروق الفردية ومن هذه الأنماط (التعلم من خلال الأقران – التساؤل الذاتي – طريقة النمذجة).

يوجد بالكلية برنامج للتدريب الميداني (التربية العملية) معلن وموثق ويتم تضمينه داخل توصيف مقررات البرامج الدراسية، حيث يتم تطبيق في الفرقة الثانية بالنسبة لشعبة التعليم الأساسي، ويتم تطبيقه في الفرقة الثالثة بالنسبة لشعب التعليم العام. يتم الاعتماد على نظام الدرجات في تقويم التربية العملية من خلال استمارة مقررة بالدرجات توزع لمدارس التدريب وذلك لتقرير كافة جوانب الطالب المعلم خلال التربية العملية.

تحرص الكلية على أن تكون نسبه أعضاء هيئه التدريس الطلاب متفقه مع المعدلات المرجعية في حدود (٢٠ – ٢٥) طالب لكل عضو هيئه تدريس (طبقا للمعدلات التي أصدرتها الهيئة القومية لضمان جوده التعليم و الاعتماد) ولكنه وجد أن تسبه الطلاب إلى أعضاء هيئه التدريس ليس كافيا في بعض الأقسام .

لا بد من ملائمة التخصص العلمي لعضو التدريس مع المقررات التي يتم تدريسها من خلال توزيع العبء التدريسي في مجالس الأقسام للمقررات المختلفة والتي تقوم بترشيحهم لها مما يسهل معه التقدم في العملية التعليمية للتخصصات المختلفة.

تهتم الكلية بالنشاط البحثي حيث أنه أحد المحاور التي تبرزها رسالة الكلية، فقد تبنت الكلية توجهاً جديداً وهو أن يسير العمل البحثي من خلال خطة بحثية ولدى الكلية خطة موثقة للبحث العلمي وتلتزم الأقسام بالخطة الحالية خاصة في مرحلة التسجيل لدرجات الماجستير والدكتوراه إلى حد كبير. وقد أعلنت الكلية هذه الخطة على موقعها الإلكتروني وتقع مسئولية متابعة تنفيذ الخطة على لجنة الدراسات العليا والبحوث لمناقشة التقدم بها وكذلك أية مقترحات ترد من الأقسام المختلفة بخصوص تعديل الخطة في ضوء مستحدثات العلم وجعل أولوية للبحوث التي تقع في إطار الخطة البحثية.

وقد روعي أثناء إعداد الخطة الخاصة بالبحث العلمي أن تتوافق مع إمكانات الكلية البشرية والمادية مع تحديد المتطلبات المختلفة على أن تسعى الكلية أثناء فترة تنفيذ الخطة أن توفرها ، ترتبط خطة البحث العلمي بكلية التربية مع ما ورد من أهداف استراتيجية بأنشطة بالخطة الاستراتيجية لتوكيد الجودة بالجامعة ٢٠١١ / ٢٠١٦ وخططها التنفيذية، إذ لا توجد خطة بحثية للجامعة.

تسمح الكلية بمشاركة طلابها في المؤتمرات العلمية، فعلى مستوى طلاب الدراسات العليا تسمح لهم بالمشاركة فيما تنظمه الكلية من مؤتمرات وندوات علمية. كما نظمت الكلية مؤتمر خاص بشباب الباحثين قام بالمشاركة في تنظيمه وإدارة جلساته شباب الباحثين من المدرسين والمدرسين المساعدين والمعيدين وعلى مستوى طلاب البكالوريوس يشترك الطلاب في المؤتمرات الخاصة بالأقسام مثل مشاركة طلاب قسم علم النفس فى المؤتمر الذي يعقده القسم.

يوجد لدى الكلية (٣٤) برنامجاً للدراسات العليا ، تمنح من خلالهم درجات الدبلوم ، والماجستير ، والدكتوراه منها (٦) برامج دكتوراه ، و (٦) برامج ماجستير ، وبرنامج دبلوم عامة نظام العام الواحد ، وبرنامج دبلوم عامة نظام العامين ، و (١٤) برنامجاً للدبلوم المهنية ، و (٦) برامج للدبلوم الخاصة.

وتضع الكلية نصب أعينها الفعالية التعليمية باعتبارها هدفاً لا يمكن أن تحيد عنه ، لذا تعتمد على تقويم شامل ومستمر لجميع جوانب العملية التعليمية وتضع نتائج هذا التقويم في الاعتبار لوضع خطط تحسين وتعزيز من خلال نظام داخلي لإدارة جودة التعليم والتعليم وللتحقق من الفاعلية التعليمية يجب أن تستخدم المؤسسة الأساليب المناسبة للتقويم الشامل والمستمر لأبعاد وعناصر الفاعلية التعليمية وتناقش نتائج هذا التقويم مع القيادات الأكاديمية وجميع الأطراف المستفيدة ، وذلك تمهيداً لوضع خطط التحسين والتعزيز للفاعلية التعليمية.

تضع الكلية نصب أعينها الفعالية التعليمية باعتبارها هدفاً لا يمكن أن تحيد عنه ، لذا تعتمد على تقويم شامل ومستمر لجميع جوانب العملية التعليمية وتضع نتائج هذا التقويم في الاعتبار لوضع خطط تحسين وتعزيز من خلال نظام داخلي لإدارة جودة التعليم والتعليم وللتحقق من الفاعلية التعليمية يجب أن تستخدم المؤسسة الأساليب المناسبة للتقويم الشامل والمستمر لأبعاد وعناصر الفاعلية التعليمية وتناقش نتائج هذا التقويم مع القيادات الأكاديمية وجميع الأطراف المستفيدة ، وذلك تمهيداً لوضع خطط التحسين والتعزيز للفاعلية التعليمية.

وتعتمد الكلية على آليات للمساءلة والمحاسبة في إطار سلطتها إذ أن قانون تنظيم الجامعات في وضعة الحالي لا يسمح بكثير من حرية اليد في وضع عقوبات على المقصر في جميع المواقف كما أنه لا يوجد تدرج في العقوبات الموجودة بلائحته فهي تتدرج من (لفت النظر – لوم– عزل) من الوظيفة ولكنها تعتمد على توزيع مكافآت الدراسات العليا وتمنع أعضاء هيئة التدريس ممن أظهروا أداء دون المستوى المطلوب من التدريس في الشعب العربية كذلك بعد إصراره على عدم تحسين أداءه . ولم يحدث ذلك في واقع الأمر إذ يوجد تعاون كبير من جميع أعضاء هيئة التدريس كما يتضح من جداول تفريغ استمارات التقويم الخاصة بهم

من خلال العرض السابق لمعايير الاعتماد والجودة، نجد أن المعايير توفر إطاراً مهم يمكن من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي، وذلك نظراً لأن فلسفة بناء المعايير تحقق ضمنياً أبعاد التنمية المستدامة وذلك لأن فلسفة بناء المعايير ونشرها تتضمن مجموعة من المبادئ والمفاهيم الرئيسية وهي :(لمياء محمد أحمد، ٢٠٠٩م، ص٣١).

- ضرورة التزام الدول بالمواثيق الدولية والإقليمية والمحلية المرتبطة بالقضايا ذات الصلة.
- التأكيد على فكر المحاسبية والعدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وسيادة قيم الحرية والديمقراطية.
- تفعيل المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية وترسيخ قيم التعاون والجمعي وتشجيع التنوع والاختلاف وتقبل الرأي الآخر.
- بناء القدرة المجتمعية، وتمكين الأجيال الصاعدة من مواجهة تحديات العصر والمنافسة في عالم متغير.
- تحقيق استدامة علميات التنمية المهنية للمعلمين، وتوفير فرص تعليمية متميزة.
- رفع مستوى وعي المشاركين في العملية التعليمية بالمشكلات، وتمكينهم من اتخاذ القرارات لحلها ورفع كفاءة الأنساق التعليمية في التطوير المستمر، وإحداث التجديدات التعليمية.

وبما أن التعليم هو قاطرة التقدم والتنمية الشاملة للمجتمع في كافة النواحي الاقتصادية الاجتماعية، تؤدي إلى تكوين شخصية متكاملة قادرة على التعامل مع متغيرات العصر، وإعداد مواطن عصري متفتح الذهن لديه القدرة والحافظ على التفكير الإبداعي والناقد، والتميز بمواصفات عصرية، وتأكيد الذاتية والهوية الثقافية، والتراث الحضاري، والمواطنة والولاء والانتماء للوطن والأمة.(حسين بشير محمود، ٢٠١٠م، ص٢٣٧).

فمن خلال تحليل معايير الاعتماد والجودة يمكن التركيز على بعض المعايير وتدعيمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي ومن هذه المعايير:

- معايير خاصة بتحسين الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بما يحقق أهداف التنمية المهنية المستدامة.
- معايير خاصة بتوظيف الموارد المادية والبشرية ببيئة التعليم الجامعي وتنميتها.
- المناخ الخاص ببيئة التعليم الجامعي .

- معايير المشاركة المجتمعية.
- القيادة والحوكمة الجامعية .
- توكيد الجودة والمساءلة.
- المقررات الجامعية .

وذلك من خلال الاستفادة من أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فمن المهم التأكيد على أن التعليم الجامعي يجب أن يسعى لتحقيق هدف أساسي هو "تنمية مهارات الحياة من أجل المستقبل" وأن تكون التنمية المستدامة في صميم وقلب كل الأنشطة التي تتم في المؤسسة التعليمية وأن يظهر تأثيرها في كل مناهجها الدراسية والأنشطة التعليمية والممارسات الإدارية، وأن تعمل على تنمية المجتمع المحلي تنمية لها صفة الديمومة طالما هناك حياة" (محمد شمس الدين زين، ٢٠٠٨م، ص١٥٩)

المحور الثالث: التصور المقترح لتفعيل دور الكليات المعتمدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي

أ- فلسفة التصور المقترح:

تنطلق من أهمية المعايير في تعزيز جودة نوعية التعليم الجامعي ، وقيادة التنمية الشاملة في المجتمع بإعداد الكفاءات المطلوبة لقيادة عملية التطور والتقدم في المجتمع، ويشتق ملامح التصور المقترح من خلال النقاط التالية:

- التعليم الجامعي هو قاطرة التقدم والتنمية الشاملة للمجتمع في كافة النواحي الإجتماعية والإقتصادية.
- الجودة التعليمية هي المدخل الحقيقي وراء كل إصلاح يهدف إلى التنمية والوسيلة الوحيدة لاستقرار المجتمع وأنظمته.
- إن التعليم في هذا العصر يتطلب تعليمًا عاليًا يؤدي إلى تنوع البشر وتمايزهم، ويساعد الأفراد على الحصول على المعلومات وحسن استخدامها في التفكير والتعبير والاتصال ومواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية.
- المؤسسات الجامعية أهم مؤسسات صناعة التغيير ، وعنصراً تابعاً لأنظمة المجتمع الأخرى، ومعايير الجودة والاعتماد أحد أهم الأساليب الحديثة لضمان التحسين المستمرلتلك المؤسسات.
- التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة تهدف الي أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه .

- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة الفعالة في تحقيق تنمية مستمرة لأجيال الحاضر والمستقبل، والإيمان بأهمية معايير الجودة والاعتماد في توفير تعليم جيد النوعية .
- إن تنمية الانسان بمختلف طاقاته ، وتنمية التفكير العلمي لديه وتنمية جوانب شخصيته المختلفة ، يمثل أهم التحديات والمهام والمسئوليات الكبري التي يجب أن يضعها أي تجديد تربوي من أجل تجديد المجتمع حاضراً ومستقبلاً

ب- أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى:

- توضيح أهمية دور معايير الجودة والاعتماد في تحقيق تعليم متميز مستمر.
- تحسين أداء العاملين بالمؤسسات الجامعية من خلال تطوير الاهداف في ضوء التحديات القائمة والرغبة في التحسين.
- توفير بنية تحتية قوية للمؤسسات الجامعية من مباني ومعامل وأجهزة لتكامل العملية التعليمية.
- تعريف المسئولين وواضعي السياسات التربوية بالبعد عن الجانب النظري البعيد عن واقع مشكلات المجتمع ومشكلات التعليم الجامعي الحالية.
- تفعيل دور معايير الإعتماد والجودة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع .
- التأكيد علي فكر المحاسبية والعدالة الإجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وسيادة قيم الحرية والديمقراطية التعليمية .
- التأكيد علي تنمية مهارات الحياة من أجل المستقبل .

جـ- إجراءات تنفيذ التصور المقترح:

يتطلب تحقيق أهداف التصور المقترح أن تتضمن المؤسسات الجامعية هذه الإجراءات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي وهي كالآتي:

متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي :

أولا : المتطلبات الاجتماعية والتكنولوجية:

تتطلب تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي توفير مجموعة من الامكانات والاجراءات في الجانب الاجتماعي تتمثل فيما يلي :

- توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية لطلاب الجامعة باعتبارهم صميم التنمية المستدامة

ويتم ذلك من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الفرعية الأخرى منها : تحسين قطاع الصحة للطالب الجامعي من خلال انشاء مستشفى الطالب الجامعي وتحسين قطاع التعليم من خلال انشاء مكتب للخدمات الطلابية ومتابعة الخريجين بعد التخرج بكل كلية وتحسين والارتقاء بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكليات الجامعة وذلك من خلال مركز المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بجامعة اسيوط .

- اقامة مجتمع مدني قوي يقوم بدور الوسيط بين المجتمع بتكويناته المختلفة حيث يمثل المجتمع المدني القوة الداعمة في زيادة قدرة طلاب الجامعة على التأثير في صنع القرارات والسياسات ومراقبة تنفيذها .
- الاعتماد علي الذات والاستثمار في الموارد والامكانات وبناء القدرات الاجتماعية في تحقيق الاهداف التنموية في بعدها الاجتماعية مع الايمان بالقدرات والامكانات المجتمعية وعدم قبول افكار ونماذج الغير الا بما يتناسب مع ظروف المجتمع .
- الالتزام بقيم المواطنة من قبل جميع اطراف العملية التعليمية بالتعليم الجامعي ، فهي بمثابة موجهات سلوكية مؤثرة في شخصية الفرد فتجعله ايجابيا يدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات مع الالتزام بقيم العدل والسلام والتسامح والرحمة والامن والاستقرار والقدرة على المشاركة والتعاون والتماسك الاجتماعي وممارسة الديمقراطية .
- ضرورة خلق نمط من التعليم يتلاءم مع التحولات الكونية، من تربية تقليدية، إلى التفكير في منظومة تربوية جديدة تسمح للفرد والمجتمع معًا بالاندماج داخل النسق العالمي، وتحقيق المواطنة الواعية.
- جعل التعليم يركز على تأهيل الإنسان للاندماج في المجتمع التقني والتكنولوجي.
- استمرارية نظم ضمان الجودة بالمؤسسات التعليمية وفق النظم العالمية .
- تحقيق النمو الشامل للطلاب والكشف عن جوانب الإبداع .
- تعزيز المشاركة الإيجابية بين المجتمع المحلي والمؤسسة التعليمية.
- أن ينطلق تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من مشكلات المجتمع وظروفه وما يتطلبه من حاجات لتلبيتها.
- زيادة مستوي وعي المشاركين في العملية التعليمية بالمشكلات ،وتمكينهم من اتخاذ القرارات لحلها.
- يجب على الطلبة الاستعداد لممارسة التفكير بصفة عامة، والتفكير الناقد والإبداعي، بصفة

خاصة عبر جمع وتقييم المعلومات التي يحصلون عليها لحل المشكلات الحقيقية التي تجابههم، وصقل قدراتهم على صناعة القرار.

- رفع الوعي المجتمعي بمتطلبات التنمية المستدامة والمشاركة فيها .
- دمج التنمية المستدامة في كل الأنشطة بإعادة توجيه التعليم نحو الاستدامة.
- ترسيخ قيم الحوار والعمل الجماعي والمشاركة وتحمل المسئولية.
- العناية بترسيخ الانتماء الوطني واحترام ثقافة الآخر والإيمان بسنة التنوع.
- التأكيد على الدور التشاركي للأسرة والمدرسة في تربية الأبناء وتنمية المجتمع.
- ترسيخ القيم الأخلاقية والسلوكية والاقتصادية لمقاومة التطرف والإرهاب وما يبثه الإعلام الغربي ووسائل التواصل من أفكار استهلاكية وهدامة.

ثانياً : المتطلبات الاقتصادية :

تتطلب تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي توفير مجموعة من الامكانات والاجراءات في الجانب الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

- الاهتمام بتخطيط القوة العاملة وذلك من خلال التنسيق بين الموارد البشرية المتاحة والاحتياجات لتلك الموارد البشرية .
- احداث تنمية شاملة مستدامة في قطاع الزراعة والصناعة والانتاج.
- زيادة فرص التشغيل والتصدي لمشكلة البطالة والتي تعد من اخطر المشكلات التي تواجه اي اقتصاد .
- الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية.

ثالثاً : المتطلبات البيئية :

تتطلب تحقيق اهداف التنمية المستدامة بالتعليم الجامعي توفير مجموعة من الامكانات والاجراءات في الجانب البيئي تتمثل فيما يلي :

- حماية ديمومة الموارد الطبيعية من خلال تلبية حاجات الحاضر دون الاخلال بحاجات الاجيال القادمة .
- وضع تشريعات وقوانين حماية البيئة من خلال اقامة انظمة معلومات بيئية تكون قادرة على

جمع ورصد المعلومات التي تسهم في دعم واتخاذ القرارات التنموية البيئية لتصميم وتقييم سياسات التنمية والحفاظ على البيئة ومراقبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة .

- معالجة التدهور البيئي ونقص الموارد الطبيعية بالمجتمع .
- دعم التعليم البيئي والتربية البيئية بالتعليم الجامعي وذلك من خلال توفير ودعم التعليم البيئي باعتباره عاملاً من العوامل الاساسية لتحقيق ارساء مفاهيم التنمية المستدامة للفرد .

د- الضمانات المقترحة لنجاح التصور المقترح:

يعتمد نجاح التصور المقترح على توفر بعض الضمانات أهمها:

- إجراء تعديلات في نظم الإدارة الجامعية الحالية علي مختلف المستويات وتوافر الموارد المادية والبشرية الكافية.
- توافر نظام دقيق للمعلومات، وتوافر الموارد المادية والبشرية الكافية.
- تعاون كافة العاملين في المؤسسات الجامعية لتبني فلسفة التنمية المستدامة لتطوير المجتمع.
- تزويد أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالمعلومات الأساسية والسلوكيات والقيم والمهارات اللازمة لشتى مجالات الحياة.
- توفير الإمكانات المادية اللازمة لكي تقوم المؤسسات بالدور المطلوب منها قي عملية التنمية المستدامة .
- الاهتمام بحل المشكلات والمعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الجودة والاعتماد بكليات الجامعات المصرية .
- وجود الترابط والتكامل بين كافة الجهات المسئولة والعمل على الممارسة الفعلية.

التوصيات:

- ضرورة توفير الإمكانات التعليمية للإرتقاء بالبرامج المقدمة للطلبة لتصبح أكثر كفاءة وفعالية ، وإعادة توجيه تعليم نحو الاستدامة.
- ضرورة العناية بتربية الأجيال الناشئة، والعناية بتدريبه العلمي والمهني والتقني، وإلزامه بمبادئ وقيم فلسفة المجتمع الأصيلة.
- العمل على مواجهة التحديات الخارجية، والداخلية، من عولمة وحل المشكلات بطريقة واقعية.
- العمل علي تحسين الجودة في المؤسسات الجامعية والتأكيد منضبط الجودة في التعليم الجامعي من خلال تطبيق معايير الجودة والاعتماد بكليات الجامعة.
- المتابعة المستمرة لعلميات التجديد والوقوف على نقاط الضعف وحلها وتدعيم نقاط القوة.
- تهيئة أفراد المجتمع للمشاركة في التنمية المستدامة.

مقترحات الدراسة:

- دور مؤسسات التعليم قبل الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
- الإعتماد المهني للمعلم في ضوء معايير الجودة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
- دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة .

قائمة المراجع

أولاً: مراجع عربية:

١. أبو بكر محمود الهوش، **إدارة الجودة الشاملة في المجالين التعليمي والخدمي**، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ٢٠١٣ م.

٢. أحمد حسين عبد المعطي، **الاعتماد المهني للمؤسسات التعليمية**، القاهرة، دار السحاب، ٢٠٠٩ م.

٣. أحمد إبراهيم أحمد، **تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس**، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٣ م.

٤. أحمد عودة، معايير ضمان الجودة المشتقة من المتأثرين بنتائج التقييم في المدرسة. مدخل متجدد لتحفيز الاعتماد والجودة، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مجلد ٧، عدد ٢، ٢٠١١ م، ص ص ١٦٣- ١٩٤.

٥. أحمد بن محمد الزائدي وأشرف السعيد أحمد، التنمية المهنية المستدامة للمعلمين بالمدارس بمحافظة جدة في ضوء متطلبات معايير الاعتماد المهني، **مستقبل التربية العربية**، العدد ٩٤، أبريل ٢٠١٥ م .

٦. العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، ٢٠١١م.

٧. جمال علي الدهشان، **الاعتماد الأكاديمي : الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧م.

٨. جوستافولوبير أوسينا، التعليم من أجل التنمية المستدامة التحدي العالمي والمحلي، **مستقبليات**، المجلد (٣٠)، العدد (١)، مارس ٢٠٠٠ م، صص٣٥-٤٦ .

٩. جون فين، أوسامو إيب، بيشنو بانداري، نحو تعليم من أجل مستقبل مستديم في آسيا والياسفيك، **مستقبليات**، المجلد (٣٠)، العدد (١)، مارس ٢٠٠٠ ، ص ص ٤٧-٦٦

١٠. حسين بشير محمود، حول إصلاح التعليم قبل الجامعي القائم على المستويات المعيارية، للجودة في الوطن العربي، المؤتمر القومي السنوي السابع عشر، العربي التاسع لمركز تطوير التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع جامعة الدول العربية " **التقارب العربي في برامج التعليم الجامعي وقبل الجامعي**"، ١٠- ١١ **نوفمبر ٢٠١٠ م .**

١١. حليمة سلمان خلف الحمداني وسناء احمد جسام محمد ، تمكين المرأة من التعلم المستمر والمشاركة بالتنمية المستدامة ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس بعنوان **من تعليم الكبار الى التعلم مدي الحياة للجميع : من اجل تنمية مستدامة في الفترة من ١٨-٢٠ ابريل ٢٠١٦م** ، ص ص ٤٩٣-٥١٧ .

١٢. حمده بنت محمد المالكي، تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

١٣. رانيا الغزاوي، **أثر استيفاء معايير الاعتماد العامة والخاصة على تحقيق أهداف الجامعات الخاصة في الأردن: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

١٤. رجاء زهير خالد العسيلي، تقدير درجة فعالية أداء المدرسة باستخدام معايير الجودة الشاملة في مدينة الخليل، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين، ٢٠٠٧م.

١٥. سوسن شاكر مجيد الجبلي، ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية (الأهداف، الإجراءات، النتائج) الفترة من (٢٩- ٣٠) نيسان، ٢٠١١ م.

١٦. صلاح الدين عرفه محمود، التغير داخل المدرسة المصرية وعلاقته بخلق ثقافة الجودة والتحسين المستمر، المؤتمر العلمي الخامس، "**رؤى تربوية لتطوير منظومة التعليم من ١٢- ١٥ مارس**، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠١٦ م.

١٧. عبد الراضي حسن المراغي، **تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي**، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨ م.

١٨. عبد المحسن بن أحمد العصيمي، تحرير ضياء الدين زاهر، التخطيط الاستراتيجي، لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية، المؤتمر الدول السابع للمركز العربي للتعليم والتنمية **نحو إضافة جديدة للتميز، (٢٢- ٢٤)، ديسمبر**، الجزء الأول، ٢٠١٢م، ص ص ١١٥- ١٢١.

١٩. عبد الله حسون وآخرون، التنمية المستدامة، المفهم والعناصر والأبعاد، **مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية**، العدد (٦٧)، ٢٠١٥ م، ص٣٣٨ .

٢٠. عبد الرحمن سيق سردار، **التنمية المستدامة**، القاهرة، ٢٠١٥ م.

٢١. فيفي أحمد توفيق، الوعي بمعايير الجودة الشاملة لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المهنية للمعلمين دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، **المجلة التربوية**، العدد (٣٩)، يناير ٢٠١٥ م، ص ص ٣- ١٣٦.

٢٢. صلاح السيد عبده رمضان، تطوير نظم إعداد المعلم بكليات التربية في سلطة عمان في ضوء معايير الجودة الشاملة (دراسة ميدانية)، **مجلة كلية التربية ببنها**، مجلد (١٥)، عدد (٦٠)، ص ص ٣٤- ٥٧.

٢٣. عقيل محمود رفاعي، الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر ومتطلبات تطبيقه في ضوء الاتجاهات المعاصرة (تصور مقترح)، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر **(اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي) في الفترة من ٦- ٧ فبراير**، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠ م.

٢٤. عقيل محمود رفاعي، **معايير الجودة والاعتماد بالمدارس**، القاهرة ، دار السحاب، ٢٠١١ م.

٢٥. لمياء محمد أحمد، تقديم سعيد إسماعيل علي، **نظم الجودة ومتطلبات تسويق الخدمات التعليمية**، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ م.

٢٦. محمد شمس الدين زين، تصور مقترح لتفعيل وتطوير دور كليات التربية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء خبرات بعض الدول والمنظمات الدولية، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، المجلد (٢٠)، العدد (٤) كلية التربية- جامعة المنيا، سبتمبر ٢٠٠٨ م، ص ص ١٤٧- ١٥٧.

٢٧. مجدي عبد الوهاب قاسم وآخرون، **جوده التعليم في ضوء تقييم القيمة المضافة**، القاهرة،

دار الفكر العربي، ٢٠١١ م.

٢٨. محمد صديق محمد حسن، التعليم والتنمية المستدامة، **مجلة التربية بقطر** ، العدد ١٦٨، السنة ٤٨، مارس ٢٠٠٩ م، ص ص٧٤– ٨٥.

٢٩. مأمون أحمد محمد النور، التنمية المستدامة والأمن والحياة، **مجلة العلوم الأمنية**، أكاديمية نايف العربية ، المجلد ٣١، العدد ٦١ ، ٢٠١٥ م، ص ص ٥٧– ٦٢.

٣٠. محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي، **التعليم والتنمية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧ م.

٣١. ماهر أحمد حسن، الاعتماد المهني وعلاقته بالتنمية المهنية المستدامة للمعلم في عصر التدفق المعرفي، **مجلة كلية التربية بأسيوط**، المجلد (٢٧)، العدد (٢٠)، الجزء (٢) ، أكتوبر ٢٠١١ م .

٣٢. نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو يعلى، **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ.

٣٣. ناتالي باريوزا، التعليم من أجل مستقبل تتوفر فيه سبل العيش، أفريقيا نحو خوض معركة التنمية، **مستقبليات**، المجلد (٣٠)، العدد (١)، مارس ٢٠٠٠م.

٣٤. إلهام علي أحمد الشلبي، أثر إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين (تجربة وكالة الغوث الدولية– الأردن)، **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية النفسية المهنية للمعلمين** ، المجلد ٢٦، العدد (٤)، ٢٠١٠ م ، ص ص٤٣٧– ٤٥١.

٣٥. حسام محمد خضر محمد؛ معوقات الاعتماد التربوي لمدارس التعليم العام في مصر من وجهة نظر المدارس المعتمدة ومتطلبات تفعيله، دراسة ميدانية، **مجلة الثقافة والتنمية**، العدد ٩٩، السنة ١٦، ٢٠١٥ م، ص ص ٥٩– ١٠٨.

٣٦. ناصر بن سعود الريس، الاعتماد الأكاديمي، جسر التكامل بين التعليم العام والجامعي "تصور مقترح" ، **مجلة التربية وعلم النفس**، العدد ٥٣، السعودية، ٢٠١٦ م، ص ص ٤٣– ٦٠.

ثانيا: مراجع أجنبية :

1- Jona Than. M. Harries, sustain ability and sustainable Development,

International Society, for Ecological, Economics, February, 2003, p1.

2- sustainable Development: An introduction, Centre. For environment Education, Internship series, 2007.

3- sustainable Development goals, Empowerd Lives, Resilient nations.